النهار 1 آذار 2019

سلوى بعلبكي

المصارف تستعجل البت بالازدواج الضريبي قبل الموازنة موضوع الربحية أساسي لزيادة الرساميل بعد التصنيف

بعدما شكت المصارف همومها الضريبية وخصوصاً ما يتعلق منها بالازدواج الضريبي الى رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة سعد الحريري، أفرغت ما في جعبتها من مخاوف تتعلق بـ"الانعكاس الكبير جداً لاستمرار العمل بهذا الازدواج الضريبي غير المعمول به في أي مكان في العالم" في اللقاء الشهري بين مصرف لبنان ولجنة الرقابة وجمعية المصارف الذي عقد أول من امس. فكلفة هذه الضريبة قاربت عام 2018 ما نسبته 45% من أرباح المصارف بدلاً من 17% أي ضريبة أرباح الشركات. وأكدت المصارف خلال اللقاء، أن هذه الكلفة الإضافية تشكل ما قيمته نحو 750 مليون دولار في فترة تتصاعد فيه مخاطر البلد من جراء تخفيض التصنيف وما يترتب عليه من تكوين المصارف مؤونات إضافية لتوظيفاتها السيادية بالعملات كما بالليرة اللبنانية، التزاما بمضمون المعايير الدولية التي يطبقها لبنان. يضاف الى ذلك ما يترتب من مؤونات على القروض والتسليفات للاقتصاد، معتبرة ان موضوع الربحية أساسي لزيادة الرساميل جراء تراجع التصنيف.!ويبدو أن المصارف لن تتراجع عن موقفها الرافض لهذا الازدواج، ويؤكد أمين الصندوق في جمعية المصارف تنال الصبّاح لـ "النهار"، أنه يجب على المصارف أن ترفع صوتها عالياً، خصوصاً وأن هذا الامر غير منطقي، موضحاً أن زيارة جمعية المصارف الى الرئيس نبيه بري جاءت في سياق تذكيره بوجوب معالجة الموضوع قبل صدور قانون الموازنة 2019، "لأنه عندما طالبنا بهذا الموضوع العام الماضي قيل لنا أن قانون الموازنة صدر ولا مجال لاعادة النظر بهذه الضرائب."كما أدرجت الجمعية على طاولة اللقاء مسألة تطبيق ضريبة الفوائد 7% على الفوائد المدفوعة من المصارف لمصلحة مصرف لبنان، انطلاقاً من امكان تعرض المصارف لتكليف ضريبي وحتى إلى غرامات تعود للعام 2014، علماً أن المصارف هي التي تدفع الفوائد الى مصرف لبنان لقاء القروض الممنوحة منه لتلك المصارف وليس العكس. ويعود هذا التكليف إلى كون مصرف لبنان يستوفي الفائدة المستحقة له مباشرةً من حسابات المصارف لديه من دون أن يقتطع أي ضريبة منها عنه لمصلحة الخزينة.ورد الحاكم بالتأكيد ان "مصرف لبنان يعيد هذا الاقتطاع إلى المصارف التي تراجعه استناداً إلى رأي قانوني لديه، كما أن مصرف لبنان تقدّم بمراجعة بهذا الخصوص أمام القضاء المختص على أساس أنه غير خاضع لأي تكليف ضريبي قانونا. وهو يحوّل معظم أرباحه متى وجدت إلى الخزينة عملاً بقانون النقد والتسليف."من جهته، أوضح الصباح أن مصرف لبنان لا ينكر أنه يتوجب عليه دفع هذه الضريبة، وليس المصارف. وقد تمّ الاتفاق على متابعة هذه المسألة ومعالجتها، وتبعاً لذلك فقد تمَّ الاتفاق على تشكيل فريق عمل مصغَّر يضم مدير الدائرة القانونية في مصرف لبنان ومدير المحاسبة بالإضافة إلى الأمين العام لجمعية المصارف. هذه اللجنة ستتابع وفق ما يوضح الصباح، ستتابع المسار التقنية الواجب اتباعه، بغية أن يتم دفع هذه الضريبة من مصرف لبنان وليس من المصارف.ولا تخفي مصادر مصرفية أخرى، أن ما سيترتب على المصارف من التكلفة الكبيرة للضريبة سترفع تكلفة تمويل الاقتصاد، بما يحدّ أكثر من النمو الضعيف أصلاً في البلد. كما سيترتب على خفض معدل ربحية رساميل القطاع التي تدور حاليا حول 10 إلى 12%، ويتوقع أن تنخفض إلى مستوى 5 إلى 6%، بما سيؤثر على عملية جذب المستثمرين في فترة المصارف أحوج ما يكون الى زيادة رساميلها بغية الاستمرار في تمويل الدولة والقطاع الخاص، وهذا التمويل يناهز الـ 92 مليار دولار، منها 60 ملياراً منها للقطاع الخاص.ولم يخلُ اللقاء كالعادة من الحديث عن التطورات النقدية والمصرفية، فطمأن الحاكم المجتمعين "أن الأسواق تعود تدريجياً إلى وضعها الطبيعي نتيجة تشكيل الحكومة، وأن مصرف لبنان يشهد بعض العروض للعملات. كما أن سندات الأوروبوند حافظت على أسعارها بالرغم من تخفيض مؤسسة موديز لتقويم لبنان". وهذا الامر أكده ايضاً الصباح لـ "النهار"، إذ رأى أن الدولار لم يعد مطلوباً في الاسواق بل هو في حال عرض، وهذا الامر جاء انعكاساً لتشكيل الحكومة الذي انعكست ارتياحاً لدى اللبنانيين في الأسواق المالية.وأبلغ الحاكم وفد الجمعية أن مصرف لبنان سيستمر بسياسة الفوائد وبالعمليات التي يجريها مع المصارف بغية المحافظة على استقرار أسعار الصرف، لافتاً الى عجز المدفوعات بلغ 1.3 مليار دولار في الشهر الأول من السنة، آملاً في الوقت عينه أن يتغيّر هذا المنحى نتيجة تشكيل الحكومة.من جهته، أشار رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه أن "المهم أن تقترن النيات الحسنة للحكومة بأفعال لناحية الإيفاء بالتزاماتها في مؤتمر سيدر انطلاقاً من تخفيض العجز في الموازنة المقبلة". وهنا أبدى بعض أعضاء مجلس إدارة الجمعية تخوفهم مما يشاع عن تخطي العجز في مشروع موازنة سنة 2019 نسبة 14% بدل 8% إلى 9% كنسبة عجز مقبولة، متخوفين "من الحملة التي تشنها بعض الأوساط، والقائلة بمساهمات إضافية من المصارف."ورد الحاكم أن لا علم له بموضوع مشروع الموازنة "الذي لم يعرض على مصرف لبنان، وأن وزارة المال قد تكون بصدد مراجعة الأرقام انسجاماً مع مندرجات مؤتمر "سيدر". وبحسب بعض أعضاء مجلس إدارة الجمعية المهم ألا تطاول المراجعة سوى الإيرادات من دون النفقات!

هل ستكتتب قطر في اصدار الاوروبوند؟

رد حاكم مصرف لبنان على سؤال حول الفوائد المتوقعة على الإصدار المقبل للأوروبوند بالقول ان المردود القائم 9⅜ بمتوسط آجال الاستحقاقات، وأن مجلس الوزراء سيعطي وزير المال صلاحية الإصدار ثم يصار برأيه إلى استشعار السوق. وفهم من خلال مناقشة موضوع المساهمة القطرية المعلن عنها أن قطر ستتوجه إلى الأسواق من جهة لشراء بعض السندات الدولية اللبنانية، وربما ستكتتب في الإصدار المقبل وطبعاً بفوائد السوق في حينه، أي "أننا أمام عملية تجارية."